

المتفق عليها في بداية العام الزراعي، وعدم التزامها بالاسعار التي توزع على المزارعين بواسطة دائرة الزراعة، اذ ترسل قائمة الاسعار بالدولار وتعطيه بالشيكال الاسرائيلي للمواطنين، بالاضافة الى حسومات كبيرة لا يعرف المزارع كيف ولماذا تحدث، فعلى سبيل المثال يستمر انتاج التوت ستة اشهر، وخلال الاشهر الثلاثة الاولى لا يتقاضى المواطن اي ثمن مقابل انتاجه، اذ تقوم الشركة بتحويلها لتسديد القروض التي قد تكون قدمتها للمواطنين (الطليعة ٢/٤/١٩٨١). وهذه الاجراءات اكدتها ايضاً المقابلات الميدانية مع مدراء الجمعيات التسويقية للخضار والفراولة في القطاع، ويعد هذا التفصيل عن دور الشركة التخريبي ما زالت بعض الاتجاهات «الموضوعية» تطرح التعامل مع الشركة على قاعدة حل مشكلة التسويق عبرها وخارج السوق المحلي كما فعلت احدى الجمعيات التي حاولت التوسط بين المزارعين والجمعية في دير البلح لتصدير المنتج الغزاوي الى فرنسا، الا انها لم تعط نتيجة. وهذا الدور للجمعيات الاجنبية لا ينفصل عن دور جمعية المانونايت في تصدير العنب من الاغوار الى اوربا عبر هذه الشركة، تحت شعار حل مشكلة التسويق في السوق الفلسطيني بتصريف منتوجاتها الى اوربا، والاخيرة تعتبر موضوعياً مغلقة امام المنتوجات الفلسطينية، كون هذا السوق متخم بالمنتوج الاوروبي المشابه للمنتوج الفلسطيني، فهل سيتم التصدير حتى لو سمحت السلطات بذلك؟؟

٣ - تجار الكمسيون وتجار الجملة: وهذا يختص بالتسويق الداخلي، والذي يتسم بطابع تجاري مرتبط بتجار الحسب الذين يعتالون من عرق الفلاحين ويقتطعون ٥ - ٨٪ كمسيون مقابل تسويق المنتج بالدلالة، اضافة الى ٤٪ رسوم بلدية بدل تسويق تدفع لزامن الحسبة. يضاف الى ذلك مشكلة التجار وجشعهم في الاتجار بالمنتوج الاسرائيلي نتيجة فروقات بسيطة بالاسعار في بعض الاحيان مما يعني كساد المنتوج الفلسطيني سواء في الضفة الغربية او قطاع غزة، والانكى من ذلك اعتماد شركة تنوفا الاسرائيلية كمصدر رئيسي ودائم للفواكه التي تطرح وتباع في اسواق الضفة.

٤ - اعتماد قيم استهلاكية جديدة في المجتمع الفلسطيني: وهي في معظمها من منتجات السوق الاسرائيلي، وهذا يعني المزيد من التبعية واللاحاق، والمزيد من الاعتماد على السوق الاسرائيلي. الى درجة دفعت شركة تنوفا الاسرائيلية لتصنيع البان خاصة بالسوق العربي فقط، فاذا كنا ندرک مخططات الاحتلال وسياسته فلماذا لا ندعم الصناعات الوطنية المتوفرة في السوق كتشجيع ودفع لمثل هذه المنتجات؟؟

في خضم هذه المتناقضات والمسببات، يبقى السؤال المطروح: ما هي السبل الكفيلة بتجاوز المشكلة القائمة؟ فهل نكتفي برفض ما هو قائم، ام ننتظر حدوث معجزة ما تحل المشكلة برمتها؟؟ ونحن من جانبنا نجيب: نعم للعمل والمساهمة في طرح تصور متوازن كحل يستند على الامكانيات المتوفرة، وضمن الواقع الاحتلالي. ومن هنا ننصح بتشكيل جمعيات تعاونية انتاجية تسويقية تعتمد على صغار الفلاحين وبافق سياسي وطني، تساهم في تجاوز مشكلة السوق الرأسمالي، وتخلق نمطاً انتاجياً واستهلاكياً جديداً يتماشى مع الطموح الوطني العام، ونحن اذ نطرح ذلك لا نعتبر الأمر مجرد لمسة